

نحو نظام إقليمي يعزز دور المرأة

ويساهم في تحقيق المساواة على أساس النوع الاجتماعي

(ورقة توصيات)



مجلس التعاون العربي
Arab League for Arabization



هذا الإصدار تم بالتعاون بين منتدى البعثات العربي للدراسات ومؤسسة المجتمع المفتوح.

نحو نظام إقليمي يعزز دور المرأة ويساهم في تحقيق المساواة على أساس النوع الاجتماعي (ورقة توصيات)

تحرير: ناصف براهيمى

مراجعة: محمد العجاى

منسق المشروع: ناصف براهيمى

تصميم الغلاف/ حسن جمال

الإخراج الداخلى/ حسن جمال

الطبعة الأولى، القاهرة 2020

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية:

الترقيم الدولي/ تدمك:

جميع الحقوق محفوظة للناس

دار المراهيا للنتاج الثقافى

تليفون: +2-023961548 / موبایل: +2-01030319318

البريد الالکترونى: elmaraya@elmaraya.net

العنوان: 23 ش عبد الخالق ثروت، الطابق الثانى، شقة 17، القاهرة، ج.م.ع

الآراء الواردة بالكتاب تعبر فقط عن رأي المؤلف ولا تعبر بالضرورة عن رأي دار المراهيا للنتاج الثقافى.

**نحو نظام إقليمي يعزز دور المرأة
ويساهم في تحقيق المساواة على أساس
النوع الاجتماعي
(ورقة توصيات)**

تحرير: نصاف براهيمى



وضعية المرأة ومدى احترام حقوقها في المنطقة العربية

شاركت المرأة العربية في السنوات العشر الأخيرة في كافة الفاعليات التي شهدتها المنطقة، إلا أنَّ هذه المشاركة لم تكن لها انعكاسات إيجابية كبيرة على وضعيّة المرأة وعلى تمكينها وحقوقها على الرّغم من بعض المكاسب التي تمّ التوصل إليها في مجالاتٍ مختلفة وفي دول متعدّدة. وعلى الرّغم من المشاركة الفعّالة والدور البارز، ظلّ حضور المرأة في موقع القرار السياسيّ ضعيفاً في كلّ الأنظمة من دون استثناء، فهي ما زالت تعاني من ضعف التمكين السياسي والتمكين الاقتصادي وكذلك الاستقلالية الماديّة. وإلى حدّ اليوم لا تُعامل المرأة في كثيرٍ من المجالات على كونها مواطنة كاملة الحقوق، ففيما يتعلّق بالأسرة ما زالت، في معظم دولنا، تعاني من مشكلاتٍ في سنّ الزواج والوصاية وتعدّد الزوجات والطلاق وحضانة الأولاد وحقّ العمل والإرث وحرية التنقّل، وتصل في بعض الحالات إلى حقّ الحصول على جواز سفر. كما تجدر الإشارة إلى أنّ مجمل التشريعات الوطنيّة العربيّة غير متوافقة مع الالتزامات والاتفاقيات الدولية حول تحقيق المساواة على أساس النوع الاجتماعي، وإن كانت متوافقة معها فيكون ذلك مع تحفّظات.

اليوم، وفي ظلّ التداعيات الناتجة عن موجة صعود اليمين المتطرّف ونجاح خطابه في دول عالم ثالثي مثل البرازيل ومنطقة أميركا الجنوبية، قد لا يكون ذا تأثير مباشر على قضايا منطقتنا العربيّة فيما يخصّ أبرز المعضلات التي تواجهها، لكنّه سيمنح بلا شكّ نفساً قوياً للقوى الرجعيّة في مختلف البلدان العربيّة، كما سيزيّي من تلك الأطروحات المنتشرة في أغلب المجتمعات العربيّة والتي نجدها لدى بعض التيارات الفكرية والحركات السياسية الداعمة للفكر المحافظ والأصولي والمتبنّي للمقولات الشبيهة والمتقاربة أحياناً لسرديات ومركب خطاب اليمين المتطرّف، فيما يتعلق بحقوق المرأة وحقوق المختلفين من الأقليات الدينية والعرقية¹.

كل ذلك على الرغم من قرار مجلس الأمن (1325) حول المرأة والسلام والأمن الذي تمّ اعتماده في 31 تشرين الأول/ أكتوبر 2000، وقد حثّ هذا القرار كلا من مجلس الأمن والأمن العام والدول الأعضاء وجميع الأطراف الأخرى لأخذ التدابير اللازمة في المسائل المتعلقة بمشاركة المرأة في عمليات صنع القرار والعمليات السلميّة، والأخذ بدمج النوع الاجتماعي في التدريب وحفظ السلم، وحماية المرأة، إضافة إلى إدماج النوع الاجتماعي في جميع أنظمة تقارير الأمم المتحدة وآليات تنفيذ

1. توفيق عبد الصادق، اليمين المتطرّف في البرازيل: دراسة في الخلفيات ومركب الخطاب، ضمن سلسلة دراسة حالة عن «التغيرات الدولية وتأثيرها على المنطقة العربيّة»،

<https://bit.ly/2KVYbD6>

حقوق المرأة في ظلّ تصاعد الأحزاب والحركات اليمينية المحافظة

أظهرت دراسة حديثة قامت بها مؤسسة «فريدريش إيبتر» الألمانية التي تمثّل الحزب الاشتراكي الديمقراطي أنّ الأحزاب الشعبويّة تركّز في برنامجها على الجوانب الاجتماعية والأسرية بتأكيد الأدوار التقليدية للمرأة وببرامج تعدّ النّاهخين بدعم أكبر للأسر والأمّهات، غير أنّها في الوقت ذاته تسعى للحدّ من حقوق المرأة من حيث الحمل والإنجاب والإجهاض.³

تكمّن المشكلة بالأساس في الحركات والأحزاب اليمينية، خاصّةً الدينية أو غير الدينيّة ولكن المتبنّية لأفكارٍ محافظة، والتي وجدت طريقاً للحكم في دول عدّة في المنطقة العربية بعد الربيع العربي. في ظلّ هذه الأنظمة اليوم نلاحظ أنّ هناك هبة ثقافية واضحة لمواضيع حقوق المرأة والأقليات، وتجاوز الدور الرجعي لرجال الدين، وكل هذه التحولات هامّة للغاية نحو توفير أرضية ثقافية وقيمية لأيّ تحولات ديمقراطية مقبلة إذ تُعدّ المشاركة السياسية للمرأة من المكوّنات المهمة للديموقراطية، وقد يتعذّر سير العملية الانتخابية من دون وجود مشاركة

2. Security Council, unanimously adopting resolution 1325 (2000), calls for broad participation of women in peace-building post-conflict reconstruction». United Nations. 31 October 2000 [https://undocs.org/ar/S/RES/1325\(2000\)](https://undocs.org/ar/S/RES/1325(2000))

3. مقال صادر بموقع دوتش فيلا <https://bit.ly/2Suttn0>

كاملة وتامة للمرأة في الحياة العامة بصفتها ناعبة وقائدة سياسية ومدنية وأيضاً بصفتها مرشحة في الانتخابات، ولكن ما نلاحظه اليوم ضعف حضور العنصر النسائي في العمل السياسي في مختلف دول المنطقة بتفاوتٍ غير كبيرٍ بين البلدان، إذ وصلت نسبة مشاركة النساء إلى 13.8% عام 2013 حسب المسح الذي قدّمته الاسكوا، وتبقى نسبة المشاركة السياسية للنساء في الدول العربية من أضعف النسب مقارنةً مع الدول الأمريكية 24.10% وأوروبا 23.20% ودون المعدل العام الذي وصل إلى 24% عام⁴ 2014، في حين يتّسم حضور المرأة في مواقع النضال المدني بالنشاط والديناميكية في مختلف مؤسسات المجتمع المدني وهو موقع تستعمله النساء اليوم للنضال في سبيل بناء مستقبل أفضل لهنّ وللأجيال القادمة يقوم على مبادئ الحرية والمساواة في الحقوق والواجبات.

لا يجب أن نخفل أيضاً الدور الأساسي للإطار القانوني الذي ينظم مسألة حقوق المرأة إذ تستمدّ التشريعات الخاصة بالمساواة على أساس النوع الاجتماعي، كال كثير من المسائل الأخرى، من مصادر عدّة مختلفة كالدساتير الوطنية والقانون الأساسي والتشريعات الوطنية

4. حفيظة شقير وشفيق صرصار دراسة النساء والمشاركة السياسية - <http://www.aihr-iadh.org/ar/document/65/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8-A%D8%A9>

والالتزامات بالاتفاقيات الدولية والشرائع الدينية والتقاليد. ونجد في أغلب الأحيان تناقضاً فيما بين هذه المصادر.

وقد تبين أنه في كثير من البلدان، وعلى الرغم من نصّ الدساتير على المساواة بين المواطنين، إلا أن ذلك لا يتمثل في التشريعات الوطنية ونجد في التقارير الوطنية الكثير من حالات عدم معاملة المرأة على أنها مواطنة كاملة الحقوق في نص القانون أو في تطبيقه.⁵ بناءً على كل ما تقدّم نحن بحاجة أكيدة للعمل على تحقيق مشاركة المرأة في الحياة العامة وتمكينها اقتصادياً.

خبرات وتجارب دولية نحو تحقيق المساواة على أساس النوع الاجتماعي

لتحقيق المساواة على أساس النوع الاجتماعي وتغيير الوضع الحالي للمرأة في المنطقة العربية إجمالاً يجب إصدار قوانين أكثر عدلاً وأقلّ تمييزاً، وفيما يخص المشاركة السياسية والانتخاب فإن إحدى الوسائل التي يتمّ اعتمادها «الكوتا» فتطبيق الكوتا يعتبر أحد آليات تغيير قواعد اللعبة السياسية.

تطبيق آلية الكوتا

تطبّق بعض الدول العربية نظام الكوتا الذي رفع معدّل مشاركة

5. تقرير حول تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة في المنطقة الاورومتوسطية

https://library.euneighbours.eu/sites/default/files/arabic_4.pdf

المرأة في المؤسسة التشريعية. ولا شك أنَّ الكوتا على مستوى الأحزاب يرفع من مشاركة المرأة في البلديات وفي البرلمان. وعليه، يجب أن تسعى النساء من أجل فرض كوتا نسائية داخل الأحزاب، تمامًا كما حدث في ألمانيا وبعض الدول الاسكندنافية. الكوتا، كما يعرف الجميع، مرحلة ومؤقتة لتعويض المجتمع لا لتعويض عدم قدرة المرأة على الوصول إلى المجالس النيابية. أشارت اتفاقية «السيداو» إلى نظام الكوتا باعتباره نوعًا من التمييز الإيجابي، وأشارت الاتفاقية إلى أنه يجب على الدول التي ستطبق نظام الكوتا القيام بمجموعة من الإجراءات من بينها العمل على تغيير التنشئة الاجتماعية، فنظام الكوتا بطبيعته مؤقت وخطوة على طريق تحقيق المساواة.⁶

مقاربات جذرية لتمكين المرأة

هناك مقاربات دولية أكثر عمقًا وجذريةً لتمكين المرأة باعتبارها جزءًا من فئات اجتماعية أخرى تعاني من مظالم وتهميش مماثل، والإجراءات المعتمدة على نحو جماعيٍّ للتعامل مع الفئات المهمشة، والأقل حظًا عامةً، وهنا تظهر بقوة أمثلة لتجارب دولية اعتمدت أنظمة مثل مفوضيات مكافحة التمييز لتعقب أي ممارسات في السياق العام تهدف إلى إقصاء الفئات الأكثر تهमيشًا للاعتبارات المرتبطة بالجنس،

6. هدى الخطيب شلق أهمية دور المرأة في صنع القرار السياسي

<https://bit.ly/2Sgx894>

اللون، اللغة، الدين، الانتماء الطّبقّي، كما هو الحال في بريطانيا فيما تُعرف باسم مفوْضية المساواة وحقوق الإنسان.⁷

وهناك آليات أخرى وقع استخدامها كما هو الحال فيما يعرف ببرامج التمييز الإيجابي (Affirmative action)، كما هو الحال في السياق الاجتماعي الأمريكي، والذي يسعى بالأساس إلى توفير فرص أكبر في مجال التّعليم والوظائف للأميركيين الأفارقة والمرأة.

المعالجات القانونية لتحقيق المساواة

وقع استعمال معالجات دستورية وقانونية لغاية تفكيك الهياكل والعلاقات الاجتماعية تهدف إلى تحقيق توازن وعدالة أكبر لهذه الهياكل والعلاقات، والمرأة طرف وعضو في كثير من هذه الروابط والعلاقات الاجتماعية، كما تكشف عنه تجارب مثل الحالة البرازيلية. وهناك تجارب أخرى، تشريعية وقانونية، تهدف إلى دمج المرأة ضمن هذه الهياكل، كما هو الحال في تجربة قانون الأحزاب المغربي الصادر لعام 2011، والذي سعى في إطار معالجته لوضعية الفئات الأقل حظاً كالمرأة والشباب، إلى إلزام الأحزاب قانوناً بأن يكون هناك سقف لتواجد المرأة داخل الهياكل التنظيمية الداخلية للحزب، على المستوى الوطني والمحلي حدّده القانون

7. نوران سيد احمد منتدى البدائل العربي للدراسات المرأة والمواطنة نحو ترسيخ

لحقوق المرأة المدنية والسياسية

<https://bit.ly/2SdGouK>

في مادته الـ 26 بالثالث للنساء.⁸

محاولات انخراط النساء في المجال العام: على الصعيد النقابي في السعودية، تمّ إعمال اللجنة الوطنية للعمّال، في كانون الثاني/ يناير 2019، تلك التي ستضطلع بتمثيل العمال رسمياً بعد ما يقارب 10 سنوات من مناقشة مجلس الشورى السعودي في تشرين الثاني/ نوفمبر 2010، لقرار وزير العمل بإنشاء لجنة عمّالية من شأنها تمثيل اللجان العمّالية الأخرى في المملكة.⁹ وقد حوت هذه اللجنة ثلاث نساء سعوديات.

استراتيجيات التعامل مع قضية المساواة على أساس النوع الاجتماعي تطوير وضعيّة المرأة ضمن إطار المواطنة

لا يمكن تحقيق المساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات من دون تحديد أوجه هذا التمييز للقضاء عليه والحدّ من انتهاكات حقوق الإنسان للنساء، من أجل تعزيز حقوق المرأة والنهوض بأوضاعها والارتقاء بها إلى صفة المواطنة الكاملة والفعلية والاعتراف لها بكافة الحقوق والحريات من ناحية، ومن أجل تقدّم وتطوّر وحدائفة المجتمع وتحوّل الديموقراطي من ناحية أخرى. إنّ التمييز ضدّ النساء يشكّل أداة عنف رمزي ومادي لمنع ولتدمير أي محاولة لقيام موثيق للمواطنة تسمح

8. المصدر السابق.

9. ريمون الكاس، «أول نقابة للعمّال في السعودية يؤسسها سعوديون بينهم 3 نساء»، اريبيان بزنس، 30 نوفمبر 2010، <https://arabic.arabianbusiness.com/politics-eco-2010-11-30/47534>.

بإنتاج معرفة وممارسة مدنية تحدّ من التسلّط والاستبداد.

السياسة ابتداءً هي المواطنة وتعبيراتها المختلفة سواء الانخراط في المجتمع المدني أو ممارسة السلطة، وبخاصة السلطة التشريعية التي يفترض أن تحكم باقي السلطات الدستورية من خلال عملية الانتخاب. بمعنى أن الناخب المواطن هو أساس العملية السياسية، وهذا يعني أن كل امرأة مواطنة لها حق الاقتراع المستقلّ والترشّح. وحين نتحدّث عن السياسة يبدو الأمر كما لو كنا نتحدّث عن مواقع صنع القرار في السلطات الثلاث، التنفيذية والتشريعية والقضائية.

المواطنة تبدأ من ممارسة حقّ الانتخاب، وليس بالضرورة ممارسة هذا الحق بالنسبة للمجلس التشريعي فقط، بل ممارسته بالنسبة لكلّ مستويات الإدارة العامة أو الشأن العام، سواء على مستوى النقابات أو مؤسسات المجتمع المدني أو المحليات أو المجلس النيابي، أي تولّي مسؤوليّة تمكين أوسع مجموعة من الناس. في هذا الإطار، تعني القيادة أن يمارس الإنسان مواطنته، وأن يكون كائنًا سياسيًا، وأن يتولّى مسؤولية ثقة الناس ومناصرتهم في الأسس التي تؤمّن لهم العيش الكريم.¹⁰

دعم بناء حركة نسويّة عربيّة فكريًا

تجارب الحركات النسويّة في العالم العربي مختلفة ومتباينة، فما يمكن أن يقال عن التجربة التونسية لا ينطبق على الفلسطينية أو

10. هدى الخطيب شلق مصدر سابق.

الخليجية مثلاً، بسبب الواقع السياسي والاجتماعي المختلف لكل بلد، وما مرّت به الحركات من انقطاعات بسبب الحروب والأزمات وهيمنة التيارات المتشدّدة في بعض البلدان أكثر من غيرها. لكن على الرغم من هذا الاختلاف، يجب التنسيق بين مختلف المنظّمات النسويّة عن طريق إجراء لقاءات مشتركة وترجمة الأعمال التي تدعم هذا الجهد، ومشاركتها مع البقيّة، بالإضافة إلى التشبيك والعمل على القضايا المشتركة.

دعم بناء حركة نسويّة عربيّة حركيّاً

تؤثّر حداثة التجارب الديموقراطيّة في المنطقة العربية سلبيّاً على تمّتع المرأة بحقوقها. ولذلك، تحتاج الحركات النسويّة أن تبني تحالفاتٍ مع التيارات الديموقراطية والتشبيك محليّاً وإقليميّاً ودوليّاً، والاطّلاع على تجارب نساء خضن تجربة النّضال من أجل حقوق المرأة في مراحل التحوّل الديموقراطي لتبادل الخبرات والتجارب وأخذ العبرة من الدروس المستفادة. كما يجب تعزيز خطاب نسوي عربي مشترك حول قضايا المرأة، ولا سيّما قضية مشاركتها في الحياة السياسية إذ إنه لا ديموقراطية من دون تكريس حقوق النساء، فلا بدّ من تخطيط آليات التوعية السياسية من قبل المؤسسات المنوط بها هذا الدور، سواء كانت تابعة للدولة أو للمجتمع المدني، حتى يتحوّل هذا المجتمع إلى بيئة داعمة للمرأة.¹¹

11. مؤسسة فريدريش ايبرت ومنظمة مساواة مشاركة النساء في السلام الآمن والعمليات الانتقالية في العالم العرب <https://library.fes.de/pdf-files/bueros/beirut/14513.pdf>.

يجب على الحركات والمنظمات النسوية أو التي تشتغل على قضايا النساء التواصل مع الأحزاب والبرلمانات وأيضاً النقابات والعمل معهم على أهداف تخدم مصلحة النساء وتعمل على تمكينهم وعلى تحقيق أكبر قدر من المساواة على أساس النوع الاجتماعي، ومن المهم كذلك انخراط النسويات في العمل النقابي والحزبي لتمرير أفكارهن وإيصالها أكثر إلى صانعي القرار، بل من الممكن أن يكن هن صانعات القرار إذا ما وصلن للعمل بصفتهن نائبات في البرلمانات.

تشبيك مع منظمات دولية (مثل الأمم المتحدة) وإقليمية (مثل الإسكوا) لتقوية دور المرأة وتبني المعايير الدولية لهذه المؤسسات
تعزيز التعاون العابر للدول في هذا الشأن، وذلك بالاستفادة من إمكانات التشبيك وبناء المجتمعات الافتراضية التي تتيحها تلك المنصات.
تقوية دور النساء داخل أروقة المؤسسات الإقليمية.

يجب على الأطر العربية التي تعمل مع جامعة الدول العربية تعزيز تواجد النساء في المؤسسات الإقليمية والدولية، فمثلاً يجب التنسيق والعمل مع المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وقد أنشئ المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة الخاص بالدول العربية في القاهرة عام 2012. يمارس المكتب الإقليمي للدول العربية الولاية الثلاثية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لدعم الدول الأعضاء لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات

من خلال: تطوير القواعد والمعايير؛ وإعداد برامج إقليمية لدعم الدول الأعضاء والجهات الفاعلة في المجتمع المدني لتنفيذ تلك القواعد والمعايير؛ والتنسيق بين الوكالات لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من قبل جميع وكالات الأمم المتحدة الفاعلة في المنطقة.

آليات تنفيذ هذه الاستراتيجيات:

• تطوير وضعيّة المرأة ضمن إطار المواطنة

- وجوب «دسترة مواطنة النساء» في دولهنّ، من دون تمييز، وإصلاح المنظومة التشريعية السالبة لحقوق المرأة، باعتبار أن «الدستور والقانون» هما الرافعة الكبرى، لكفاح المرأة في سبيل حريتها وكرامتها ومواطنتها. وما يجب على جامعة الدول العربية فعله هو العمل مع الدول الأعضاء لإيجاد هذه التنظيمات والمؤسّسات عبر آليات مقترحة تعمّم على دول المنطقة، ومحاولات الوصول إلى معايير تتفق عليها الدول بخصوص تمثيل المرأة تلتزم بها الدول الأعضاء. وبالطبع يمكن أن تكون تدريجية فتبدأ كلّ دولة من المرحلة التي تقع فيها وعبر جدول زمني تحاول مختلف الدول الوصول إلى هذه المؤشرات.

- يجب على جامعة الدول العربية تدعيم مشاركة النساء في مختلف المجالات والمستويات وعلى أساس المساواة، واعتماد مبدأ «الكوتا» كتنوير انتقالي، لتعزيز مشاركة المرأة السياسية في الأحزاب السياسية والبرلمانات

ومجالس الحكم المحلي، وفي السلطة التنفيذية ولجان الحوار الوطني والوساطة والمفاوضات ولجان العدالة الانتقالية، وفي مختلف مؤسسات المجتمع المدني والتنظيمات النقابية والمهنية، لتكون شريكاً ونداً في صنع السّلام وبناء التوافقات الوطنية وتسهيل الانتقال الآمن إلى ضفاف الحرية والديموقراطية والاستقلال والسيادة التي تتطلّع إليها شعوبنا.

- ينبغي العمل على إنتاج مناهج وحملات إعلامية تستخدم الأدوات الحديثة والوسائط المعاصرة، تركّز على قضايا المواطنة والوعي السياسي الخاص بقضايا النساء.

• دعم بناء حركة نسوية عربية فكرياً وحركياً

- رعاية الجامعة للتعاون والتنسيق بين المنظمات النسوية فيما بينها ودولياً، وأن يتمّ العمل بشكل جدّي على المشاركة في برامج فاعلة تهدف إلى خلق قيادات نسوية، وتعمل في الوقت نفسه على تنمية المهارات الإدارية للنساء من خلال التدريب المتواصل والمستمرّ معهن لخلق نساء كفاءات. وتشكيل تحالفات نسائية عربية لمتابعة الانتهاكات ضد المرأة ورصدها في الدول.

- عمل جامعة الدول العربية على زيادة دعم المنظمات النسوية مادياً ومعنوياً لتؤدّي رسالتها من خلال أنشطتها وبرامجها الهادفة إلى زيادة الوعي النسوي بما فيه مصلحة المجتمع ككلّ عبر آلياتٍ على غرار:

- إشراك المرأة في الآليات العربية والدولية لمراقبة تنفيذ الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية.

- إنتاج خطاب نسوي لمواجهة التطرف عبر دعم البحث وحركة الترجمة.

- وجوب توفير الحماية اللازمة للنساء من أعمال العنف المختلفة واتخاذ ما يلزم لذلك من تدابير تشريعية وسياسية ومالية، وتقديم المساعدات لضحايا العنف، كالرعاية والمشورة والعلاج البدني والنفسي.

- توفير الموارد لخطط تفعيل مشاركة النساء في عمليات السلم والانتقال الديمقراطي.

- انضمام الدول العربيّة إلى مجمل المواثيق الدولية الخاصة بقضايا حقوق الإنسان، ما يوسّع من مرجعية السياق الدولي الملزم بحماية حقوق النساء. وإقرار جميع الدول العربية الخطط الوطنية الخاصة بالقرار 1325.

• تشبيك مع منظمات دولية

- عمل منظمة المرأة العربية على تشكيل أوسع الائتلافات الوطنية والإقليمية والدولية، من أجل العمل على إنجاز أهداف القرار الدولي 1325 والخطط الوطنية التنفيذية الخاصة به.

- وعلى الجامعة العربية دعم المؤسسات العامة في الدول المختلفة

بشراكات مع الأمم المتحدة وخاصّةً المنظمات الفرعية مثل UN-Women والإقليمية مثل الإسكوا وغيرها من المنظمات الدولية المعنية، لتوفير التدريب وورشات العمل، لتعزيز المشاركة المدنية والمصلحة العامة بين المواطنين، من أجل جعلهم فاعلين ومتساوين ومنفتحين على التغيير الاجتماعي والسياسي، وتبني المعايير الدولية لهذه المؤسسات.

- تعمل جامعة الدول العربية على التنسيق بين مختلف المؤسسات والمنظمات العاملة في مجال حقوق المرأة لتعزيز تواجد المرأة في هذه المؤسسات، من الممكن أن تحظى الجامعة بدعم المكتب الإقليمي للدول العربية استناداً إلى قدرته التنظيمية وخبرته الإقليمية، يسعى المكتب الإقليمي للدول العربية إلى إقامة شراكات فعالة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في منطقة الدول العربية، ويعمل كمركز معلومات إقليمي لتعزيز جهود أصحاب المصلحة المتعددين لدعم تحقيق خطة عام 2030.

• تقوية دور النساء داخل أروقة المؤسسات الإقليمية

لتحقيق ما سبق يجب أن يكون للنساء دورهنّ داخل منظمتهنّ الإقليمية وهو ما يتطلب قواعد وإجراءات داخل الجامعة ذاتها. تفعيل دور منظمة المرأة العربية، وهي منظمة حكومية تعمل في إطار جامعة الدول العربية، لتحقيق ثلاث غايات رئيسية هي:

- تمكين المرأة العربية وتعزيز قدراتها في كافة الميادين كركيزة أساسية لتقدم المجتمع العربي.

- التوعية بأهمية ومحورية أن تكون المرأة العربية شريكاً على قدم المساواة في عملية التنمية على أن تشمل جهود التوعية المرأة ذاتها والمجتمعات العربية ككل.

- تكريس جهود التنسيق والتعاون بين الدول العربية من أجل إنجاز غايات التمكين والتوعية.¹²

إلا أن ذلك يتطلب في صلب الجامعة العمل على وضع سياسة خاصة بالنوع الاجتماعي تهتم العاملين والعاملات في الجامعة ذاتها، ويمكن الرجوع في ذلك إلى قرارات الأمين العام للأمم المتحدة في هذا المجال.

أهمية هذه الاستراتيجيات

لا يمكن لأي مجتمع أن يحقق التنمية الشاملة ويعزز الديمقراطية إذا لم يكن للمرأة دور في صياغة القرارات المتعلقة بحياتها الخاصة والعامة، وإذا لم تأخذ حصتها من الأعمال المهنية والإدارية والاقتصادية، وإذا لم تشارك في مؤسسات السلطة في مختلف المستويات وفي مؤسسات صنع القرار، فتمكين المرأة بات يشكل التحدي الأهم لتحقيق التنمية على أساس المشاركة والفرص المتساوية.

12. موقع منظمة المرأة العربية - <http://www.arabwomenorg.org/Content.aspx> - ID=4.

بالعمل المنوط بعهدة جامعة الدول العربية مع المنظمات الوطنية والأحزاب وفاعلي المجتمع المدني من الممكن تحقيق أكثر مساواة على أساس النوع الاجتماعي في كل المنطقة العربية بتفعيل هذه الآليات وبالتنسيق بين مختلف المؤسسات وبالقيام بتدريبات أكثر فاعلية للنساء وخاصةً العمل على تغيير التشريعات والقوانين لتتطابق مع مبادئ حقوق الإنسان وهو هدفٌ يمكن بداية العمل على توعية المجتمع بأهميته وصولاً إلى تنفيذه على أرض الواقع.

